

اجتهادُ المُحدِّثين في القول بالاكْتفاءِ” اجتهادهم في الجملة”

الاستاذ المساعد الدكتور

ضرغام علي محسن

alteab.iraq@gmail.com

الباحث

حسين عبد العباس عسر

جامعة الكوفة- كلية التربية

**The diligence of the narrators to say that they are
satisfied with their diligence in the sentence**

Asst. Prof. Dr. Dhergham Ali Muhsin

Hussain Abdul-Abbas Osur

University of Kufa - College of Basic Education

Abstract:

The modernists were not confined to defining the sentence and dividing it to the typical case as the ancients, but rather expanded on it, taking the meaning as a basis for that, and they developed special designations for the sentence that we did not know with the ancients. The non-attributive sentence, the simple sentence, the incomplete sentence, and the non-attributive sentence. The research will deal with the afford of the modernists in the sentence, and whether the single word or some parts of the sentence that they suffice with can take the place of the sentence, and will they call this single word a sentence? alone or with the context

key words : the modernists , the efficiency , the sentence , the tandem

الخلاصة :

لم يقتصر المُحدثون في تعريف الجملة وتقسيمها على الحالة النمطية كما عند القدماء، بل توسّعوا فيها متّخذين من المعنى أساساً لذلك، ونشأت عندهم تسميات خاصة للجملة لم نعهدها عند القدماء كانت سبيلهم للقول بالاكْتفاء دون الحاجة إلى التّأويل والتّقدير، ومن هذه التّسميات الجملة المقتصرة والجملة المكتفية والجملة غير الإسنادية والجملة البسيطة والجملة الناقصة والجملة غير الإسنادية، وسيتناول البحث اجتهاد المُحدثين بالجملة وهل الكلمة المفردة أو بعض أجزاء الجملة التي يكتفون بها يمكن أن تقوم مقام الجملة وهل سيطلقون على هذه الكلمة المفردة جملة؟ بمفردها أم بمعية السياق.

الكلمات المفتاحية: المُحدثون،

الاكْتفاء، الجملة، التّرادف.

المقدمة:

مفهوم الجُملة في اللغة الجُملة جماعة الشَّيء وجمعها جُمَل، وعند الخليل (ت ١٧٥هـ) في معجمه: ((جماعة كلِّ شيءٍ بكمالِه من الحسابِ وغيرِه، وأجمَلتُ له الحِسَابَ، والكلامُ من الجُملة. وحِسَابُ الجُمَل: ما قُطِعَ على حُرُوفٍ))^(١)، والجُملة مفرد للجمل، يقول الجوهري (ت ٣٩٣هـ): ((والجُملة: واحدة الجُمَل. وقد أجمَلتُ الحِسَابَ، إذا رددتُه إلى الجُملة، وأجمَلتُ الصنِعةَ عندَ فلانٍ، وأجمَل في صنِيعه))^(٢)، قال تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ ﴿الفرقان: ٣٢﴾، مجموعاً غير متفرق.

الجُملة عندَ القُدَماءِ وعلاقتها بالكلام: يمكن القول إنَّ الجُملة العربيَّة ((لم تُلْ حَظاً وافرًا من الدِّراسة، والبحث كما حدث للفرعيات في بحوثهم كالفاعل، والمبتدأ، والخبر، والمشتقات وغيرها وبخاصة عند المتأخرين منهم))^(٣)، فلم تُدرس الجُملة بما هي جُملة بذاتها بل تُدرس بالعارض و((لم يعرضوا لها إلَّا حين يُريدون أن يبحثوا في موضوعٍ آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلَّا في ثنايا الفصول، والأبواب، ولم يُشيروا إليها إلَّا حين يضطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجُملة، والنَّعت الجُملة، والحال الجُملة وموضوع الشرط الذي يبنى على جملتين...))^(٤)، وهل كانت الجُملة هي نقطة البدء عند علماء العربيَّة؟ ((لم تكن الجُملة هي نقطة البدء في دراسة نحائنا القُدَماء؛ إذ أنَّهم لم يُحددوا الصُّورة الشُّكلية للجُملة العربيَّة تحديداً دقيقاً بحيث تكون دراستهم بعد ذلك تحليلاً نحوياً لها، ولكن تناولهم للأبواب المختلفة التي تُمثِّل الوظائف النحويَّة المتعددة))^(٥) فالقارئ والمطلع على التراث اللغوي العربيِّ عامَّة، والنحويِّ بوصفٍ خاصٍ يلاحظ أنَّ الدارسين الأوائل لم يكن لديهم جزم في استعمال مصطلح الجُملة، فمنهم من استعمل مصطلح الكلام، وأراد به الجُملة، ولا فرق بينهما عنده، ومنهم من فرق

بينهما ويرى الباحث أن كل واحد منهما له دلالةٌ الخاصَّةُ به، في حين كان يُفترض أول ما يتعرَّض له النُّحاة هو الجملة ((وكان الأولى أن يبدأ الدرس النحوي بالجملة ويكون تقسيم مباحثه في ضوئها، وليس بحسب المفرد، أو بحسب ما جرى عليه البحث في الكُتب النحويَّة، فصارت مباحث الجملة متفرقة تأتي هنا وهناك))^(٦)، والسبب الذي منع النحويين من الاهتمام بالجملة هو أنهم ((عنوا بظاهرة الإعراب، وتفسيرها، وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر في الجملة أثر العامل كما يظهر في الكلمات العربيَّة المعربة، ولذلك كان البحث في تقسيم الكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف، وإلى المُعرب والمبني، وإلى غير ذلك أساس علمهم ومباحثهم))^(٧)، لصيِّم الاهتمام على جانب الإعراب

ولم يستخدم سيبويه (ت ٥١٨٠هـ) ((في كتابه مصطلح الجملة، وكان يُعبر عنها بمصطلح الكلام))^(٨)، وإنما وردت مرةً واحدةً بصيغة الجمع وبدلالة لغويَّة من قوله: ((وليس شيء يضطرون إليه إلَّا وهم يحأولون به وجهًا، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأن هذا موضع جمل))^(٩)، ومراده بلفظة جملة هاهنا ليس ((المعنى الاصطلاحي للجملة، وإنما يقصد المجموع، أو الشيء الغالب في المسألة، أو ما أشبه ذلك))^(١٠)، وهذا الاستعمال اللغوي الوحيد للفظه {الجمل} جيء به جمعاً في كتاب سيبويه.

ويطلق سيبويه (ت ٥١٨٠هـ) على الجملة التامة، والكلام المفيد قوله: الذي يجوز عليه السُّكوت^(١١) وقوله: ((فلو حسن بالذي لا يستغنى به الكلام لحسن بالذي يستغنى به، كما أن كل مكان حسن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السُّكوت))^(١٢)، وأراد سيبويه الفرق بين ما يصح السُّكوت عليه، وما لا يصح، وتكرر هذا المعنى في مواضع كثيرة في كتابه ((وفي الحقيقة أن سيبويه لم يتعرَّض لدراسة الجملة تفصيلاً وإنما أشار إلى عناصر الجملة من حيث تركيبها وأجزائها))^(١٣) بقرينة قوله: ((ولو كان عبد

الله يرتفعُ فيها لارتفعَ بقولِكَ عبدُ الله مأخوذاً؛ لأنَّ الذي يرفعُ وينصبُ ما يستغني عليه السكوت وما لا يستغني، بمنزلة واحدة، ألا ترى أن كانَ تعملُ عملَ ضربٍ، ولو قلتَ كانَ عبدُ الله لم يكنُ كلاماً، ولو قلتَ ضربَ عبدِ الله كانَ كلاماً))^(١٤)؛ لأنَّ المعنى في الثاني تام دون الأول، ولم يكن سيويه ناظر إلى تحقق الأركان من عدمه بل كان نظره منصب للمعنى.

يقول: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: ((وقارئ كتاب سيويه يلحظُ أنه يستخدمُ الكلامَ حيثُ يتوقع القارئ أن يستخدمَ الجملةَ في مواضع كثيرة من الكتاب))^(١٥)، وإنَّ الكلامَ شرطُه الإفادة، وفي هذا إشارة إلى الترادف بين الجملة والكلام عند سيويه (ت ٥١٨٠)، وذهب الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي إلى القول بالترادف بين {الكلام}، و{الجملة} عند سيويه (ت ٥١٨٠) ((فقد كان سيويه قاصداً الجملة حين أطلق مصطلح الكلام))^(١٦)، وأسند هذا القول الدكتور محمد ابراهيم عبادة بقوله: ((الذي يفهم من كلام سيويه إن الكلام هو الجملة المستقلة بنفسها الغانية عن غيرها))^(١٧)، أي أن المعنى تام مُستقل ولا يحتاج إلى زيادة.

ووردت عبارة (جملة) فيما بعد عند المبرد (ت ٢٨٥هـ) عند قوله: ((وإنما كَانَ الْفَاعِلُ رَفْعًا لِأَنَّهُ هُوَ وَالْفِعْلُ جَمَلَةٌ يَحْسُنُ عَلَيْهَا السُّكُوتُ، وَتَجِبُ بِهَا الْفَائِدَةُ لِلْمَخَاطَبِ))^(١٨)، وكذا قوله: ((فإن عطف بها جملة وهي الكلام المستغنى))^(١٩) ففي هذين الموضعين، ذكّر الجملة، وإنها ما تُفيدُ فائدةً يحسنُ السكوتُ عليها، وإن لم تكن الأركان فعلاً مُتحققاً.

الجملة عند المُحدثين وعلاقتها بالكلام :

لقد اهتمَّ المُحدثون بالجملة وقد عدّها الدكتور إبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٢م) منطلقاً لفهم النَّحو وذلك بقوله: ((ولو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها وبيّنت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافياً في فهمك معنى

الجملة وإحاطتكَ بمدلولها حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها، وبناء جملها وذلك هو نحوها))^(٢٠)، فلا بُدَّ من معرفة نظام هذه اللغة والإحاطة بها. والدكتور إبراهيم أنيس (ت ١٩٧٧م) عرّف الجملة بقوله: ((هي أقلُّ قدرٍ من الكلام يُفيدُ السامعَ معنىً مستقلاً بنفسه سواءً تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر))^(٢١)، فهي عندهُ كلامٌ يدلُّ على معنى ولم يشترط تحقق الإسنادِ فيها، فكلمةٌ واحدةٌ إن حققتُ المعنى، يكفي إطلاق جملة عليها يقول الدكتور حسين العقيلي: ((وأوضح ما يُطالِعنا في هذا الحدِّ أنَّ صاحبه لم يلتزم فكرة الإسنادِ شرطاً في الجملة، إذ يصحُّ أن تتركّب الجملة عندهم من كلمة واحدة من غير حاجةٍ إلى تقدير المحذوف))^(٢٢)، فلم يشترط الإسناد، ولا التّركيب فيها والكلمة الواحدة الدّالة على معنى يحسن السكوت عليه مع السّياق يُسمّيها جملة.

وقد اشترط في تحقق الجملة المعنى المستقل بالفهم مع إفادة المعنى الذي يحسن السكوت عليه حيث أورد أمثلةً نقلًا عن اللغويين وهي: (({سبحان الله}، ومثل {وا أسفاه}، ومثل زيد جواب لمن سأل {من القاتل؟} ويعد مثل تلك العبارات جملاً مستوفاة شرط المعنى المستقل بالفهم، وتفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ومع ذلك لا نكاد نبيّن فيها موضوعاً أو محمولاً، ومُسند إليه ومُسند))^(٢٣)، فما عادَ شرط وجود تسلط العامل أو الإسناد عند أنيس يُذكر لعدم الفائدة منهما عنده كما اتّضح ذلك من كلماته.

وقد دعا إلى الاستقلال بالجملة العربيّة كما ذهب إليه اللغويون كون الجملة اصطلاح لغوي من قوله: ((يجدرُ بنا أن نستقل به عن المنطق العقلي العام، وذلك لأنّ العادات اللغويّة في كل بيئة هي التي تُحدّد الجمل في لغة البيئة))^(٢٤)، دون فرض قواعد معيارية على اللغة.

هذا المعنى نفسه من تعريف الجملة ذهب إليه فندريس بقوله: ((بعض الجمل تتكون من كلمة واحدة مثل: تعال، صه، لا، وكل واحدة من هذه

تؤدي معنى كاملاً ينتهي بنفسه))^(٢٥)، وقول فندريس هذا هو قول بالاكْتفاء وإن الجملة ما يحسن السكوت عليها دون أن يشترط تحقق أركان الإسناد، وذلك بالاكْتفاء والتحويل على السياق، وكذلك ما ذهب إليه برجستراسر من تعريف حيث قال: ((أكثر الكلام جمل... ومن الكلام ما ليس بجملة بل هو كلمات مفردة، أو تركيبات وصفية، أو إضافية، أو عطفية غير إسنادية مثال ذلك: النداء فإن {يا حسن} ليس بجملة، ولا قسم من جملة، وهو مع ذلك كلام، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره مظهرًا كان أو مقدرًا))^(٢٦)، وهذا تصريح بالترادف بين الجملة والكلام، والملاك فيهما تحقق التواصل بالمعنى المقصود المفهوم لمُراد المتكلم بأقصر العبارات ولو كانت كلمة واحدة يُطلق عليها جملة.

أما الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري (ت ١٩٨٨م) فقد أكد على دراسة الجملة وطبيعتها وأداؤها للمعاني وكيفية تعبيرها عن الأفكار التي تؤدي التواصل فيري لأبدية دراسة ((طبيعة الجمل وأداؤها للمعاني، وتعبيرها عن الأفكار... وإذن ينبغي أن تكون دراسة الجملة وطبيعتها أول ما يتوجه إليه الاهتمام وتنصرف إليه العناية))^(٢٧)، لذا فقد عرف الجملة بقوله: ((ألفاظ مركبة تعبر عن فكرة، وتفصح عن معنى))^(٢٨)، فهي ألفاظ كلما عبرت عن فكرة، وأفادت معنى فهي جملة يحسن السكوت عليها ولا تحتاج إلى تقدير، والجملة عند الجوّاري لا يشترط فيها أن تكون مشتملة على جميع الأركان بقدر أن تكون ذا فكرة وتفصح عن معنى يحسن السكوت عليه، ولم يرتض قول النحاة ضرورة تحقق الأركان ولجوهم إلى التقدير عند نقص ركن في الجملة يقول: ((لأن الكلام على حد ما يزعمون لا يقوم إلا بالركنين، ولا تسلم عما ينطوي عليه التقدير من التكلف والتعسف الذي يذهب بروائع العبارة ويخرجها عما قصدت إليه من أثر في نفس القارئ أو السامع))^(٢٩)، وحمية قيام الجملة على أركان تامة مسند ومسد إليه أو موضوع ومحمول لا يقول به

ويرى أنها ((قاعدة تقوم على المنطق ولا تبعاً بالأصل العلمي الذي لا يجوز له أن يفترض في مادة البحث مهما كانت ما ليس موجود فيها، ثم أن هذا الافتراض أو التقدير أو الإصرار على وجود محذوف يذهب بما قصد إليه الكلام من تأثير بعينه في نفس القارئ أو السامع ولو أننا عرضنا ما يذكره المعربون من تقديرات في هذه المواضع وسواها لوجدناهم يتكلفونها من بين ثنايا العبارة ولو صرح بها في الكلام لخرج عما قصد إليه))^(٣٠)، فالجُملة عند الجوّاري يُمكن أن تقوم على كلمة واحد إن دلّ السّياق على معناها، وكتابه { نحو لقرآن } ذكر فيه الكثير من الكلمات المكتفية بدلالاتها على المعنى التّام من غير حاجة إلى تقديرات لم يرتضها وردّها جميعاً.

أما الدّكتور مهدي المخزومي (ت ١٩٩٣م) عرّف الجُملة بقوله: ((والجُملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلاً بنفسه وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها...))^(٣١)، ويريد بالعناصر المطلوبة: (المسند، أو المسند إليه)، وقد ضرب أمثلة لذلك^(٣٢)، ليبيّن معنى توافر العناصر المطلوبة من خلال التّطبيق بالأمثلة، وعدم وجوب تحقّق أركان الإسناد لأن الكلمة الواحدة إن دلّت على معنى تامة بمُعاضدة القرآن كافية.

وعرّف المخزومي الجُملة أيضاً هي ((الصورة اللفظية الصّغرى للكلام المفيد))^(٣٣)، وهذا الإسناد الذي يقصده المخزومي هو كل ما ينتج عنه فكرة ((لأنّ الجُملة إنّما تقوم على أساس من إسناد يؤديّ إلى إحداث فكرة تامة))^(٣٤)، فكل ما أدىّ إلى إحداث الفكرة التامة التي يحسن السّكوت عليها، فهو إسناد، ولذا كانت الجُملة عند المخزومي مكتفية بسبب تحقّق المعنى، ولا يشترط فيها تحقّق أركان الإسناد، والمعلوم أنّ الكلمة تُطلق على (الاسم، والفعل، والحرف) وبأيّها تحقّق المعنى كانت جُملةً مكتفيةً، ولمّ تحتاج إلى التّقدير، والملاحظ أنّ المخزومي مبناه أنّ الجُملة تقوم على أساس الإسناد والإفادة ولا يشترط وجود أركان تامة في الجُملة ويفهم من قوله: ((لأنّ الجُملة

إنَّما تقومُ على أساس من إسنادٍ يُؤدِّي إلى إحداثِ فكرةٍ تامَّةٍ ولا يقوم مثل قولهم {يا عبد الله} على مثل ذلك الأساس، ولا يُؤدِّي مثل تلك الفكرة ((^{٣٥})، فأحداثِ فكرة ذات دلالات معيَّنة تامَّة يحسُن السُّكوت عليها كافية في الاكتفاء بها دون الحاجة إلى تقدير أو تأويل.

والدُّكتور علي أبو المكارم (ت ٢٠١٥م) حدَّ الجملة بقوله: ((نظام من العناصر اللغويَّة المؤلَّفة لتؤدِّي معنى مفيداً في الموقف أو السِّياق))^(٣٦)، وهو يرى أن هذا الحد قائم على أمورٍ عنى بها الألفاظ التي تُفيد معنى تام يحقِّق التَّواصل المنشود في الجملة العربيَّة، ولم يشترط التَّركيب فيها بمعونة السِّياق فإنَّ أي كلمة تؤدِّي المعنى المقصود فهي جملة يكتفي بها ولا تحتاج إلى التَّقدير لأنَّ مبناه لا يقوم على نظريَّة العامل أو الإسناد حتى تحتاج إلى وجود أركان تامَّة.

أمَّا لفظة {العناصر} فكان يعني بها أن مكونات الجملة ليست محصورة في نطاق الكلمات فحسب، وليس بالضرورة أن هذه الكلمات جميعها تدخل في تركيب الجملة، وقد عنى بالمكونات نتائج من المقولات من قبيل رعاية الظروف المحيطة من الموقف والسِّياق، وقيد {اللغويَّة} فكان منه لإخراج العناصر الأخرى غير اللغويَّة كالإجماعيَّة مثلاً، وكونها {مؤلَّفة} فهي إشارة إلى طبيعة العلاقات التي تربط تلك العناصر^(٣٧).

وبعد أن عرض الدُّكتور علي أبو المكارم آراء من قال بشرط تحقُّق أركان الإسناد في الجملة وضرورة وجود ثنائيَّة مشتملة على المُسنَد والمُسنَد إليه لم يرض قولهم هذا بقوله: ((بيد أنه لا ضرورة لهذه الثنائيَّة في تحديد الحد الأدنى لعناصر الجملة عند الأخذ بفكرة الإفادة))^(٣٨) جعل المدار في التسمية للجملة الإفادة وتمام المعنى من دون أن يشترط تحقُّق أطراف الإسناد.

والجملة عنده تعتمد على أساس مهم وهو: ((المعنى وغايته هذا النظام كلُّه، و بغيته أي أن المبنى ليس سوى جانب واحد بيد أنه إلى جوار هذا

الجانِب جانِبان آخِران لا سبيل البتة إلى إهمالهما أو إغفال دورهما أو التّهوين من شأنهما: أولهما: المعنى الذي يتضمّنهُ هذا المبنى في ذاته، وثانيهما: الدلالة الناتجة عن استخدام هذا التكوين في المقام))^(٣٩)، فالمعنى والدلالة أمران مهمان في بلورة الجملة.

أمّا الدكتور كمال محمد بشر (ت ٢٠١٥م) فقد عرّف الجملة بقوله: ((هي كل منطوق مفيد في موقعه محدود بسكنتين، ولا يضير بعد هذا أن يكون هذا المنطوق قصيراً أو طويلاً، بسيطاً أو مركباً، كما يجوز أن يكون مركباً من كلمة، أو كلمتين في سياقات معيّنة، كما في الإجابة عن السؤال مثلاً))^(٤٠)، فعنده كلُّ ما ينطق هو جملة ولم يحد الجملة بحدود معيّنة سواء كانت كلمة أو أكثر فهي جملة بشرط الإفادة.

لقد رأى الدكتور كمال بشر ((أنّ نظام الجملة يشتمل على جملة من القوانين والقواعد التي تضبط طرائق التّأليف ووجوه التّفنق عليها في البيئة اللغويّة المعيّنة الاختيار، والموقعيّة، والمطابقة والإعراب))^(٤١)، فهو يدعم تحقّق الجملة بالظّروف الأخرى من قبيل المتعارف اللغوي في بيئته، وغيرها الذي يؤدّي إلى نضوج هذه الجملة التّامة المعنى.

وهو يرى أنّه ليس من الصّحيح أن نعد نظام الجملة هو ترتيب للكلام فقط بل هو مراعاة قواعد {التّوليف} السّبك وقوانين التّعليق والرّبط، وإن الإعراب ليس عنصراً من عناصر نظام الجملة وإن الإعراب الصّحيح هو كيفية الرّبط والسّبك.^(٤٢)

ومن المُحدّثين الدكتور علي عبد الفتاح محي عند تعليقه على دراسة القُدماء للجملة العربيّة قال: ((ومهما يكن من أمر فإنّ الطّابع الذي ما زالت به المصنّفات النّحويّة الأولى، والمتأخّرة في دراستها للجملة أنّ هذه الدّراسة لم تكن بشكل عام بالجملة إلّا في ضوء مجيئها في محلّ المفرد، ودراستها بطريق فكرة العمل فقط، وما يعتور مكوناتها وأركانها من ضوابط تُمليها فكرة العمل

هذه، ولو أنّ الحركة الإعرابية وما يُوجبها في عرف النحويين تظهر على آخر الجملة كما تظهر على آخر المفرد لأوليت الجملة بالدراسة عناية لا تقل شيئاً عن دراسة المفردات وما يطرأ على أواخرها من حركات تتغيّر تبعاً لتغير العوامل على علّات هذه الدراسة)) (٤٣).

أما حديثه عن الجملة والكلام والعلاقة بينهما قال: ((فالجملة والكلام يلتقيان في أنّ شرط كل منهما ان يكون مفيداً إلا أنّ ثمة فرق بينهما لم يشر إليه القدامى صراحةً، مثل ابن جنّي وغيره، لكنّه يستنبط من أقوالهم كقول ابن جنّي وهو أنّ {كل لفظ إستقلّ بنفسه وجنيت ثمرة معناه فهو كلام} (٤٤) فهذا الفرق يتجلّى في الإسناد، فما كان فيه إسناد وهو مفيد مستقل بنفسه، فهو جملة أو جملة إسنادية، وما لم يكن فيه إسناد وهو مفيد مستقل بنفسه، ولو قام على كلمة واحدة فهو كلام، أو هو جملة غير إسنادية، فالجملة أو الجملة الإسنادية شيء، والكلام أو الجملة غير الإسنادية شيء آخر)) (٤٥).

ويُعدّ الدكتور علي عبد الفتاح من القائلين بالاكْتفاء ويكتفي بالجملة إن أدت المعنى سواء أكانت إسنادية أم غير إسنادية قائمة على كلمة واحدة حيث يقول: ((أنّ السّامع متى ما أفاد من التعبير سواء أكان قائماً على جملة كاملة {إسنادية} أم على كلام مفيد ليس بجملة - أو هو جملة مكْتفية مقتصرة - كما أراها وأسميها)) (٤٦)، والاكْتفاء عند الدكتور علي عبد الفتاح ((بمعنى قيام الكلام أو الجملة على نظم لا يحتاج فيه - لدلالته الخاصة المقصودة - إلى القول بالحذف ولا إلى تقدير مزعوم يطيح بتلك الدلالة الخاصة وتمسخها - يشير إلى أنّ التركيب، أو العبارة، أو الكلام، أو الجملة قد تقوم على كلمة واحدة يُقتصر عليها مستقلة بنفسها، أو غير مستقلة بنفسها، بل تؤدي فكرة تامة يحسن السكوت عليها بضميمة السياق، وظرف الكلام فتسمى جملة اكتفائية أو اقتصارية، أو جملة مكْتفية أو مقتصرة مستقلة بنفسها أو سياقية، لا تحتاج إلى القول بـ (الحذف والتقدير) القائمين على أسس منطقية مؤصدة تعدل

بالمعنى المراد، أو المُتوخَّى بالنظم وصورتِه إلى ما يخالفُه وبقِيده))^(٤٧)، فالقول بالحذف والتقدير يُذهب بدلالة الجملة، و الجملة عنده يمكن أن تقوم على كلمة واحدة بشرط الإفادة.

ومن المُحدِّثين الدكتورُ نعمة رحيم العزاوي الذي ذهب إلى الترادف بين الجملة والكلام بقوله: ((ونحن نعتقد أن هذا الفهم للكلام والجملة، فهم سليم يوافق رأي اللغويين المُحدِّثين؛ وذلك لأن ابن جني ومن شايعه جعل الإفادة شرط الكلام أو الجملة))^(٤٨)، وهو بهذا القيد {الإفادة}، يكتفي في قيام الجملة ولو على كلمة واحد شرط أن تُحقق معنى يحسن السكوت عليه

وذهب الدكتورُ خليل عميرة إلى الترادف بين الجملة والكلام ((فالجملة إذا اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها وبذا تكون عند من قال بهذا رديفًا لمصطلح الكلام، حيث أن هذا هو التعريف الذي يرتضيه جلُّ النحاة حدًّا للكلام))^(٤٩)، الذين على رأي عميرة يذهبون إلى الترادف بين الجملة والكلام الذي ينتج عنه عدم اشتراط التركيب في الكلام، و الكلمة الواحدة التامة المعنى بمعاوضة بقية القرائن تؤلّف جملة مكتملة لا تحتاج إلى تأويل أو تقدير،

أما الدكتورُ زهير غازي زاهد فقد ذكر الجملة المكتملة في محضر حديثه عند إعرابه لـ {نهج البلاغة} بقوله: ((فيستوعب معانيه ويضيف بقدرته وفصاحته أساليب في الاستعمال جديدة ودلالات في تراكيب جديدة من ذلك كثرة الجمل المكتملة والعبارات المبتكرة، كقوله للزبير: عرفتني في الحجاز وأنكرتني في العراق، فما عدا ما بدا؟))^(٥٠)، إذ لم يركن إلى التقدير في إعرابه نهج البلاغة واكتفى بالجملة الحأوية على المعاني؛ لأنها تامة المعنى ولا تحتاج إلى ما يتمم معناها، وفي جميعها يحسن السكوت عليها، وقد سماها الجمل المكتملة، ولم نرى له تقدير أو تأويل في المنهج الذي اتبعه، وهو يُطلق على الجملة المكتملة القائمة على ركن واحد بـ {الجملة الناقصة}، ويراها جملة ناقصة لا

يجوز فيها التّقدير، كونها جملة تامّة المعنى وقد مثل لها بـ { كذلك، وتحيّة وسلاماً، وصبراً، وشكراً}؛ كونه لم يلحظ فيها النسبة القائمة بين الطرفين⁽⁵¹⁾. ويرى الدكتور ضرغام علي محسن أن بين {الجملة}، و{الكلام} ترادف، وأن الجملة على أنماط ثلاث، وهو من القائلين بالاكْتفاء، ولا يقبل التّقدير والتأويل في الجملة العربيّة ((فالتقدير في حقيقة الأمر ليس واقعياً، بل هو افتراض لا وجود له في أصل الكلام، فإذا ما زاد النحويون كلمة أو كلمات في الجملة لم ينطقها المتكلم، كان الغرض تصحيح رأي قالوا به، ولكي تكون القاعدة النحوية مطرّدة، يجب تأويل كل النصوص، وحملها على غير ظاهرها، حتى تتساوى الألفاظ مع المعاني، أما الاكْتفاء فهو يرجع إلى الواقع اللغوي المستعمل عند المتكلمين، وجعله في دائرة درسه، ومصدراً تُستقى منه القاعدة النحوية الوصفية، البعيدة عن التكلف والتعسف في إخضاع كل النصوص لنمط لغوي واحد، المختلف فيه عند النحويين؛ إذ إن المتكلم يقتصر في كلامه على الملفوظ الذي به يتم المعنى، ويحسن السكوت عليه، وإن لم تكتمل عناصر الجملة التكوينية المعيارية، التي جعلها النحويون مقياساً لجميع الكلام))⁽⁵²⁾، لأن التّقدير ليس من رحم اللغة وأصلها بل هو طارئ عليها بسبب المعيارية التي فرضت في الجانب التعليمي، والتي مالبت أن سرت في جسد اللغة.

فالقول بالترادف بين الكلام والجملة نتيجه القول بالاكْتفاء وعدم الحاجة إلى التّقدير خصوصاً إذا قلنا بجواز تسمية الجملة حتى إذا ما قامت على كلمة واحدة، وعدم الحاجة إلى البحث عن الأركان، ويكفيها فيها تمام المعنى الذي ما وجدت اللغة أصلاً إلّا من أجل إيصال هذه المعاني فإذا وصلت بطرق مختصرة اكتفي بها ولم نحتاج معها إلى التّقدير ((لقد صرح جماعة من اللغويين والنحويين بأن الجملة العربيّة قد تقوم على كلمة واحدة وهو قول جدير بالالتزام ... ينأى بنا عن التمسك بالقول بـ {الحذف والتّقدير} فثمة

استعمالات لغوية تقتضي أن يقوم الكلام، أو الجملة على جزء {كلمة} في استعمال بعينه، وعلى أكثر من كلمة في استعمال آخر بعينه أيضاً، على أن يكون السياق وظروف المقال كفيّلين بهذا الاكْتفاء في معظم صورته، فالجملة التي تقوم على كلمة واحدة فقط ... مثل {صه}، و{تعال}، و{الصدق}، والتي قد تقوم على أكثر من كلمة، ولكنها في عداد الكلمة الواحدة، نحو: {بسم الله}، و{اهلاً وسهلاً}، و{ضرباً المسيء}، قد أدت فكرة تامة كاملة حسن السكوت عليها، وبالتالي فهي قد اكتفت بما هي عليه، ولم تحتج إلى تقدير كلمات مزعومة تحطُّ بروعة النظم ((^{٥٣}) ونمط الاستعمال في الكلام هو الذي يحدد طول الجملة أو قصرها فمنها ما تقوم على جزء كلمة أو كلمة أو أكثر لتحقق فائدة تامة يحسن السكوت عليها فتكون جملة مكثفة غير إسنادية. من تقسيمات المحدثين للجملة: لقد تطورت الحاجة إلى لغة قادرة على إحداث التواصل المبني على كفاية حصول المعنى ما بين المتكلم والمخاطب فالدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري (ت ١٩٨٨م) اهتم بمصطلح الاكْتفاء حيث سُمي الجملة التي تكتفي عن الحذف والتقدير {الجملة المكثفة}، واعتمد على الوصف في تصنيف الجملة ولم يعتن في تقسيمه للجملة بالجانب الشكلي^(٥٤). ففي الأمثلة التي ذكرها {زيد حاضر}، هذه جملة اسمية؛ لأن الوصف والمُسند فيها مجرد من معنى الزمن، وفي جملتي: {يخضر زيد}، و{حضر زيد}، الوصف والمُسند فيهما مقيد بالزمن لذا فهما جملتان فعليتان. أما في الأمثلة {في الدار زيد}، و {زيد في الدار}، و {عندك عمرو}، و{قبلك أخوك}، فهنا قد عدّ الدكتور الجوّاري هذه الجمل ظرفية؛ لأن {المُسند} فيها ظرف زمان، وظرف مكان، أو جار ومجرور^(٥٥)، وقد عدّ الدكتور الجوّاري الجملة الشرطية قسماً رابعاً من أقسام الجملة^(٥٦).

وهناك تقسيم آخر ذهب إليه الدكتور الجوّاري، وقد جعل الأساس فيه الغرض أو المعنى، وآراد بهذا التقسيم إرجاع علم المعاني إلى النحو فجعلها

نوعين {جُمْل إخباريَّة}، وهي: الجُمْل المثبته، والمنفِيَّة والنَّوع الثَّاني هي: {الجُمْل الإنشائيَّة} وهذه الأخيرة جعلها على صنفين {إنشاء طلبي}، وآخر {غير طلبي} واشتمل الصَّنْف الأول على: الأمر، والنهي، والإسْتفهام، والتَّمني، واشتمل الصَّنْف الثَّاني على: التَّعجُّب، والمدح والذَّم، والنِّداء^(٥٧)، وعلى هذا تبيَّن أنَّ الدُّكتور الجَّواري قد قسَّم الجُمْلَة على أساس {المُسند}، و{الوصف} إلى ثلاثة أقسام هي: {الجُمْلَة الاسميَّة}، و{الجُمْلَة الفعليَّة}، و{الجُمْلَة الظرفيَّة}، وعلى أساس المعنى قسَّمها إلى قسمين: {جُمْل إنشائيَّة}، و{جُمْل خبريَّة}.

وفي جميع هذه الأقسام للجُمْلَة إن اكتفى الكلام بالجُمْلَة أو الكلمة بمعناها التَّام دون الحاجة إلى التَّقدير ولو بمعونة القرائن الأخرى سمَّاها جُمْلَة مُكتفية دون الحاجة إلى تقدير.

أمَّا الدُّكتور مهدي المخزومي (ت ١٩٩٣م) اعتمدَ {المُسند} أساساً في تقسيمه الثَّلَاثي للجُمْلَة إذ قسَّمها إلى جُمْلَة اسميَّة، وجُمْلَة فعليَّة، وجُمْلَة ظرفيَّة، وهذا مذهب ابن هُشام في تقسيم الجُمْلَة، وأهميَّة الخبر في الجُمْلَة إنَّما يقوم على ما يؤدِّيه المُسند من وظيفة، وذلك من قوله: ((وينبغي أن يستندَ تقسيم الجُمْلَة إلى المُسند لا إلى المُسند إليه كما فعلوا؛ لأنَّ أهميَّة الخبر أو الحديث إنَّما تقوم على ما يؤدِّيه المُسند من وظيفة، وعلى ما للمُسند من دلالة))^(٥٨)، وهذا التَّقسيم يُعطي ثبات للتسميَّة حسب مبناه فإن كان المُسند فعل سماها جُمْلَة فعليَّة تقدَّم هذا المُسند أو تأخر.

و تسميَّة للجُمْلَة الفعليَّة اعتماداً على دلالة المُسند على التَّجدد، والحدوث كون المُسند فيها يكون فعلاً وبطبيعة الحال فإنَّ الفعل هو الذي يدل على تغيير دلالة الزَّمَن حيثُ يقول في تعريف الجُمْلَة الفعليَّة: ((وهي الجُمْلَة التي يكون فيها المُسند دالاً على التَّغيير والتَّجدد، أو بعبارةٍ أخرى التي يكون فيها المُسند فعلاً؛ لأنَّ الفعل بدلالته على الزَّمَن هو الذي يدل على تجدد

الإسناد وتغيّره))^(٥٩)، وواضح اعتماد الدكتور المخزومي على المعنى في تقسيمه للجملة، فالجملة الاسمية ما دلّت على الثبوت والدوام والاستمرار، أمّا الجملة الفعلية فما دلّت على الحدث والتجدد ولهذا جملة {زيد قام} عند المخزومي جملة فعلية؛ لأنها تدلّ على الحدث والتغيير والتجدد، ولا تحتاج إلى تقدير فاعل فالجملة مكتفية بالمعنى لأنّ فاعلها الاسم المتقدّم.

أمّا ضابطة تسميته للجملة بالاسمية فمن قوله: ((فهي التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند إتصافاً ثابتاً غير متجدّد، أو بعبارة أوضح هي: التي يكون فيها المسند إسم))^(٦٠)، وقد ارتضى جملة من علماء العربية اعتماد الدكتور المخزومي {المسند} في تقسيم الجملة فالدكتور إبراهيم السامرأني يقول: ((وقد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحدّ الذي رسمه للجملة فإنّ {سافر محمد} جملة فعلية، هي نفسها {محمد سافر}))^(٦١)، وكذا الدكتور علي جابر المنصوري قال: ((ونحن نميل إلى ما يراه المخزومي ذلك؛ لأنّ ما يراه يوفرّ علينا ظاهرة التقدير للفاعل فيما لو أُخّر الفعل))^(٦٢)، وكذا الدكتور حسين علي فرحان العقيلي حيث قال: ((وهو ما نميل إليه لما في هذا الراي من سهولة، وابتعاد عن تقدير الفاعل في نحو: {زيد يقرأ} ف{زيد} فاعل وإن تقدّم لأسباب بلاغية وتبقى الجملة فعلية))^(٦٣)، وغيرهم الكثير ممّن أيدّ الدكتور المخزومي في تقسيمه واعتماده للمسند كأساس لهذا التقسيم.

وقد عدّ الدكتور المخزومي اسم الفاعل أحد أقسام الفعل، وذلك عند إضافته، أو أن يوصل بمفعول به، وقد أسماه {الفعل الدائم} حيث يقول: ((وأمّا مثال فاعل فهو أحد أقسام الفعل وهو: {الفعل الدائم} الذي لا دلالة له على زمان معيّن إذا لم يوصل بصلة من مضاف إليه، أو مفعول ومن حقه أن يُبنى لأنّه فاعل))^(٦٤)، ففي قولنا أقائم الزيدان يُعربون {الزيدان}: فاعل لاسم

الفاعل سدّ مسدّ الخبر، أمّا الدّكتور المخزومي فيُعرب {الزّيدان}: فاعل للفاعل الدائم {قائم}.

أمّا الجملة الظرفية فقد اتّخذ الأساس فيها المُسند، وأن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، حيث يقول: ((وهي الجملة التي يكون فيها المُسند ظرفاً، أو مضافاً إليه بالأداة نحو: {عند زيدٍ ثمرة}، و{أمامك عقبات}، ونحو قوله تعالى: (أفي الله شكّ) ﴿إبراهيم: ١٠﴾، وقولك {في الدارِ رجلٌ}))^(٦٥)، أمّا جملة النداء عند الدّكتور المخزومي فهي: ((إنّ النداء ليس جملة فعلية، ولا جملة غير إسنادية، وإنّما هو مركّب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات، يُستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة، أو نحو ذلك))^(٦٦)، فالنداء عنده تركيبٌ خاصٌ مكثفيٌ بنفسه لا يحتاج إلى تقدير.

أمّا الدّكتور عبد الهادي الفضلي (ت ٢٠١٣م) فقد قسمّ الجملة إلى: ((١ - الجملة الإسنادية: والتي تشتمل على مُسندٍ ومُسندٍ إليه. ٢ - الجملة الشرطية: التي تشتمل على الشرط والجزاء. ٣ - الجملة الظرفية: تشتمل على ظرف أو جارٍ ومجرور بعدها اسم. ٤ - الجملة البسيطة: ما سوى الثلاث فقد تشتمل على كلمة واحدة اسماً أو فعلاً أو خالفة، وقد تشتمل على أكثر إلّا أنّها لا إسناد فيها، ولا تعليق، ولا ظرفية))^(٦٧)، وهي ما تُسمّى غير الإسنادية.

والذي يهمنّا في بحث الاكتفاء هو القسم الرابع {الجملة البسيطة}، والتي هي القول بالاكْتفاء وهو مصطلح ذكره الدّكتور الفضلي في الدلالة على بعض الكلمة أو الكلمة المكتفية غير تامّة الأركان وسمّاها الجملة البسيطة والتي لا تحتاج إلى تقدير أو تأويل وهو مصطلح في عرض الجملة المقتصرة، أو المكتفية، أو غير الإسنادية، ويشهد لذلك ما أورده من أمثلة للجملة البسيطة^(٦٨).

أمّا الدّكتور محمد حماسة عبد اللطيف (ت ٢٠١٤م) فقد اعتمد أساس الشّكل والمعنى ويندرج تحت كل واحدٍ منهما أقسام الجملة حيثُ نسب

مجموعتين إلى صدر الجملة وهي: الأولى: ما أسماها الجملة التامة، وأدرجَ تحتها ١- الجملة الاسمية، و ٢- الجملة الفعلية، و ٣- الجملة الوصفية.

أما المجموعة الثانية المنسوبة إلى صدر الجملة فهي: الجمل الموجزة، وأدرجَ تحتها: ١- الجملة الفعلية الموجزة، ٢- الجملة الاسمية الموجزة، ٣- الجملة الجوابية الموجزة.

أما المجموعة الثالثة فهي: الجمل غير الإسنادية: فقد نسبها إلى معناها التركيبي وهي: ١- جملة الخالفة، ٢- الجملة التعجبية، ٣- جملة المدح والذم، ٤- جملة خالفة الصّوت، ٥- الجملة الندائية، ٦- الجملة القسمية، ٧- الجملة التحذيرية والإغرائية^(٦٩).

يرى أن معنى الجملة التامة: ((هي الجمل الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصود بالذات ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلّا إذا دلّت عليه قرينة حالية، أو مقالية، بحيث يكون المستمع في غير حاجة إليه))^(٧٠)، ويقابل الجملة التامة هذه ما تقدم منه وهي الجملة الموجزة، والجملة غير الإسنادية، والتي لا تكون أركانها تامة إلا أنها تامة المعنى، ولا تحتاج إلى تقدير وهي جمل في تسميتها تكون في عرض الجملة المكتفية والبسيطة والناقصة.

و الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف لا يرتضي التقدير، ولا يقول بالحذف لذا فإننا نجد واحداً من تقسيماته المتقدمة { الجملة الاسمية الموجزة } وقد عرفها: ((كل اسم آفاد معنى مستقلاً يحسن السكوت عليه عند ذكره))^(٧١)، والتي ذكر لها نماذج قدر لها النحويون محذوفاً لم يرتضه منهم:

أ - الاسم المرفوع بعد {لولا} الامتناعية، فالنحاة يجعلون الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ والخبر محذوف لذا فالدكتور حماسة يقول: ((ونحن نوافقهم على كون الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية مبتدأ، ولكن خبره ليس محذوفاً..... جواب لولا هو الخبر عن الاسم المرفوع))^(٧٢)، وهو بهذا قد

وافق رأي ابن الطرأوة (ت ٥٢٨ هـ)، في حين أن ابن هشام الأنصاري (ت ٥٧٦ هـ)، لم يرتض رأي ابن الطرأوة هذا من قوله: ((وَزَعَمَ ابن الطرأوة ((٧٣)، ورأيه واضح في أن هذه جملة مكتفية وهي لا تحتاج إلى تقدير.

ب - في قولهم {كل رجل وضعته}، الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بأو المعية، فالنحاة في هذا التركيب يُقدِّرون خبر محذوف وجوباً تقديره {مقرونان}، و الدكتور حماسة يرى أن هذه جملة اسمية موجزة {مكتفية}، ولا تحتاج إلى تقدير {مقرونان، أو مقترنان} لذا فهو يقول: ((ولا نرى هذا التقدير؛ لأنَّ الجملة مفيدة، ويكفي في إعرابها أن نقول كل: اسم مرفوع مصاحب، رجل: مضاف إليه، الوأو: عاطفة بمعنى مع، ضيعته: معطوف عليه، ومن الواضح أن الضمير يربط بين الاسمين)) (٧٤)، ودلالة الاكتفاء بقريئة الإفادة للمعنى تكفي ولا تحتاج إلى كل هذا التكلّف في هذه المسألة.

ومن تقسيماته الأخرى للجملة والتي لم يرتض فيها الحذف أو التقدير هو: ((الجملة الجوابية الموجزة: كل ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفياً بنفسه، مغنياً في موقفه عما سواه، مفهماً للمراد)) (٧٥)، وحديثه عن الاكتفاء في الجملة الجوابية قد وضع لها قيوداً أنها بذاتها دالة على معناها، ولا تحتاج إلى أركان أخرى، وأن تدل على المعنى المراد.

ومن تقسيماته المتقدمة هي {الجملة غير الإسنادية} ولم يجعل فيها تقديراً كذلك أو حذفاً هي: الجملة القسمية إذ ذكر العربون فيها حذفاً سواء من اعتبرها جملة اسمية أو من عدّها جملة فعلية (٧٦)، وكان الدكتور حماسة مكتفياً عن هذه التقديرات من قوله: ((وفي إعراب الجملة القسمية بنوعها لا نجد داعياً إلى أكثر من ذكر كون الأداة أداة قسم، والمقسم به مجرور مع الأداة، إذا كانت الجملة القسمية من النوع الثاني {والله - تالله}، وإذا كانت

من النوع الأول {لعمرك} فاللام هنا لام القسم، وعمرك مقسم به مرفوع ((^(٧٧)، فيمنع التقدير في هذه الجملة.

وفي الجملة التحذيرية والإغرائية: من قبيل {إياك والشر}، و{أخاك أخاك}، وإلى غيرها من الأمثلة لم يُقدر محذوفاً والجملة هذه عنده مكثفية بما دلّت عليه من قوله: ((ونكتفي فيه أن نقول إن {إياك} للتحذير، وأما الأسماء المنصوبة فيكفي أن نقول عنها أنها منصوبة على التحذير، أو على الإغراء، أو {مُحذَر منه}، أو {مغرَى به} ((^(٧٨)، ولا تحتاج إلى تقدير محذوف.

ولم يجعل الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الجملة الشرطية من أقسام الجملة ((ولذلك رفضنا من قبل أن تكون الجملة الشرطية من أقسام الجملة))^(٧٩)، وقد تقدّم أنه اتخذ من المعنى الإسنادي، والمعنى التركيبي أساساً في تقسيم الجملة، ولم يجعل للأداة نصيب في ذلك.

وقد انتقد الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي تقسيم الجملة على أساس الشكل من قبل النحاة ورأى أن العلة في ذلك ((والذي نراه أن الإقتصار على هذا النمط من التقسيم يضيّق البحث في الجملة؛ لأنه يستبعد الجانب الدلالي في دراسة الجملة))^(٨٠)، لذا فقد دعى إلى الاتساع في دراسة وتقسيمات الجمل ((وهذا ما يدعو إلى الاتساع في تقسيمات الجملة، وشمول أنواع أخرى لم تُدرس في الماضي دراسة معنوية، وتوضع لها الحدود والدلالات))^(٨١)، و قد طالب في زيادة عديد هذه الجمل واستقلاليتها، وذكر من هذه الجمل وبعض من مواصفاتها ((كالجملة القسمية وهي جملة لها أركانها وطرائق نظمها، ولجوابها شروط ومواصفات، ولها اشتراك مع الجملة الشرطية ومثلها الجملة الاستفهامية التي تُعد نمطاً خاصاً من الكلام له حروف وأسماء، و أساليب التعبير في الحالات المختلفة، وكذلك الحال في جملة النفي، وجملة التمني، وجملة الترجي، وجملة المدح والذم، و جملة التعجب وغيرها من الجمل))^(٨٢)، ورأى أن كل واحدة من هذه الجمل تختلف بين حالتها في النفي

أو الإثبات)) (ولا شك في أن كل واحدة من هذه الجمل تختلف عن الأخرى في بنائها، ودلالاتها، فليس من الدقة أن نقول: هذه جملة فعلية منفية، وهذه جملة اسمية منفية، وينبغي أن نعلم الباحثين والدارسين أن جملة النفي غير جملة الإثبات))^(٨٣)؛ لأن المعنى بين النفي والإثبات دلالة الضد فلا يمكن أن يجتمعا.

أما الدكتور علي جابر المنصوري: فقد اتخذ من الدلالة الزمنية أساساً في تقسيمه للجملة، فجملة لا يراد بها الزمن، وأدرج فيها الجمل الاسمية، والظرفية المكانية، والفعلية والتي تُعبر عما يثبت إتصاف المسند بالمُسند إليه كـ {عرج خالد}، و {شرف زيد}، والقسم الآخر هي: الجمل التي يكون الزمن جزء منها وهي: الاسمية المحفوفة بالقرائن الدالة على الزمن، والظرفية الزمانية، والجمل الفعلية التي يكون المسند فيها دالاً على الزمان كـ {سافر زيد}، أو وجود قرائن خارج أركان الإسناد مثل {الآن} من قولك: {يسافر زيد الآن}، أو أن هذه القرائن ليست لفظية بل معنوية وهي تشير إلى الزمان كقوله تعالى: (ونفخ في الصور) ﴿الكهف: ٩٩﴾، فإن النفخ في الزمان المُستقبل^(٨٤).

وقد اختار تقسيم الدكتور المخزومي الثلاثي القائم على أساس {المسند}، لا {المسند إليه} حيث يقول: ((و نحن نميل إلى ما يراه المخزومي ذلك؛ لأن ما يراه يوفر علينا ظاهرة التقدير للفاعل في ما لو أخر الفعل... ونخلص من ذلك إلى أن الجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً، والاسمية ما كان المسند فيها اسماً، والظرفية ما كان المسند فيها ظرفاً))^(٨٥)، فسواء تقدم الفاعل عن الفعل أو تأخر تبقى الجملة فعلية ولا تحتاج إلى تقدير فاعل لعدم اعتماده في تقسيم الجملة على الشكل الخارجي.

أما الدكتور محمد إبراهيم عبادة جعل تقسيمه للجملة ستة أقسام، منها الجملة البسيطة: ((هي المكونة من مركب إسنادي واحد، ويؤدي فكرة مستقلة

سواء أبدأ المركب باسم أم فعل أم بوصف، وأمثلة ذلك {الشمس طالعة} ((^{٨٦})، وهي الجملة التي تقابل الجملة المكتفية وهي التي تهمن من تقسيمات الدكتور عبادة للجملة.

وما يمكن أن نتلمسه في الجملة عند المُحدّثين والتي يتجلّى فيها الاكتفاء هي تلك الجملة التي عبرَ عنها الدكتور علي عبد الفتاح بقوله: ((التركيب، أو العبارة، أو الكلام، أو الجملة قد تقوم على كلمة واحدة يُقتصرُ عليها مستقلةً بنفسها، أو غير مستقلةً بنفسها، بل تؤدي فكرةً تامةً يحسنُ السكوتُ عليها بضميمة السياق، وظرف الكلام فتسمى جملةً اكتفائيةً أو اقتصاريةً، أو جملةً مكتفيةً أو مقتصرةً مستقلةً بنفسها أو سياقيةً، لا تحتاج إلى القول بـ (الحذف والتقدير) القائمين على أسسٍ منطقيةٍ مؤصدةٍ تُعدّلُ بالمعنى المراد)) (^{٨٧})، فما يُكتفى بها ولا تحتاج إلى تقدير هي جملة سياقية أو اكتفائية، أو اقتصارية، وهي نفسها الجملة البسيطة عند الدكتور عبد الهادي الفضلي

الخاتمة :

لم يشترط المُحدّثون في الجملة تمام الأركان التي نشأت عند القدماء من تأثرهم نظرية العامل والإسناد ذات الجذور المنطقية والفلسفية والتي تُحتم عليهم التقدير والتأويل لأتمام أركان الجملة حتى مع تمام المعنى، أما المُحدّثون فلم يشترطوا في تسمية الجملة إلّا تمام المعنى والاكتفاء به مع السياق والقرائن لذا فقد سمّوها بعدة مسميات منها: الجملة المكتفية، والجملة المقتصرة، والجملة البسيطة، والجملة غير الإسنادية، والجملة الناقصة.

هوامش البحث

- (١) معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، باب {ج، ل، م}، ٦ / ١٤٣.
- (٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، مادة {جمل}، ٤ / ١٦٦٢.
- (٣) الجملة العربية نشأة وتطوراً وإعراباً، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، ٤١.
- (٤) في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ٣٣ - ٣٤.

- ٥) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ١٧.
- ٦) نظرات في الجملة العربية، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، ٥.
- ٧) في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ٣٤.
- ٨) نظرات في الجملة العربية، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، ٧.
- ٩) الكتاب، لسيويه، ٣٢ / ١.
- ١٠) الجملة العربية في دراسات المُحدّثين، الدكتور حسين علي فرحان العقيلي، ١٨.
- ١١) يُنظر: الكتاب، لسيويه، ١٧٦ / ٢.
- ١٢) الكتاب، لسيويه، ٢٨١ / ٢.
- ١٣) الجملة العربية نشأة وتطوراً وإعراباً، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، ٤١.
- ١٤) الكتاب، لسيويه، ٩٠ / ٢.
- ١٥) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص ٢١.
- ١٦) نظرات في الجملة العربية، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، ١٤ – ١٥.
- ١٧) الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، ١٨.
- ١٨) المقتضب، للمبرد، ٨.
- ١٩) المصدر السابق، ١٠٨ / ٤.
- ٢٠) إحياء النحو، الدكتور إبراهيم مصطفى، ٢.
- ٢١) من أسرار العربية، د. إبراهيم أنيس، ٢٦٠-٢٦١.
- ٢٢) الجملة العربية في دراسات المُحدّثين، الدكتور حسين علي فرحان العقيلي، ٤٤.
- ٢٣) من أسرار العربية، الدكتور إبراهيم أنيس، ٢٦٠.
- ٢٤) المصدر السابق، ٢٦٠.
- ٢٥) اللغة، لفندريس، ١٠١.
- ٢٦) التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ١٢٥.
- ٢٧) نحو التيسير، الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري، ١٢٣.
- ٢٨) المصدر السابق، ١٢٣.
- ٢٩) نحو القرآن، الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري، ١٨.
- ٣٠) المصدر السابق، ٢١.
- ٣١) في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ٣٣.
- ٣٢) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ٣٣.

- (٣٣) في النُّحو العربي نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزومي ، ٣١ .
- (٣٤) المصدر السابق ، ٥٣ .
- (٣٥) المصدر السابق ، ٥٣ .
- (٣٦) مقومات الجملة العربية ، الدكتور علي أبو المكارم ، ١٠٥ .
- (٣٧) يُنظر: مقومات الجملة العربية ، الدكتور علي أبو المكارم ، ١٠٥ - ١٠٧ .
- (٣٨) مقومات الجملة العربية ، الدكتور علي أبو المكارم ، ٥٢ .
- (٣٩) المصدر السابق ، ١٠٧ .
- (٤٠) دراسات في علم اللغة ، الدكتور كمال محمد بشر ، ٢٦٢ .
- (٤١) المصدر السابق ، ٢٦٣ .
- (٤٢) يُنظر: دراسات في علم اللغة ، الدكتور كمال محمد بشر ، ٢٦٣ .
- (٤٣) دلالة الاكْتفاء في الجملة القرآنية ، الدكتور علي عبد الفتاح ، ٨٢ .
- (٤٤) هذا قول ابن جني في الخصائص ١ / ١٨ ، والصحيح ((فكل لفظ استقلَّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام)).
- (٤٥) دلالة الاكْتفاء في الجملة القرآنية ، الدكتور علي عبد الفتاح ، ٨٣ .
- (٤٦) المصدر السابق ، ٨٣ .
- (٤٧) المصدر السابق ، ٨٦ - ٨٧ .
- (٤٨) دراسات في اللغة {كتاب المورد} ، ١٤٨ .
- (٤٩) في نحو اللغة وتراكيبها ، الدكتور خليل عمارة ، ٧٦ .
- (٥٠) إعراب نهج البلاغة وبيان معانيها ، الدكتور زهير غازي زاهد ، ١٠ .
- (٥١) يُنظر : تطور دراسة الجملة بين النحويين والأصوليين ، الدكتور صالح الظالمي ، ٨٢ - ٨٣ .
- (٥٢) الاكْتفاء في نهج البلاغة ، الدكتور ضرغام علي محسن ، إطروحة دكتوراة ، ١٢ .
- (٥٣) دلالة الاكْتفاء في الجملة القرآنية ، الدكتور علي عبد الفتاح ، ٨٧ .
- (٥٤) يُنظر : نحو الفعل ، الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى ، ٢٠ .
- (٥٥) يُنظر : نحو المعاني ، الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى ، ١٠٦ .
- (٥٦) يُنظر : المصدر السابق ، ١١٦ .
- (٥٧) يُنظر : المصدر السابق ، ١١٠ - ١١٨ .
- (٥٨) في النُّحو العربي قواعد وتطبيق ، الدكتور مهدي المخزومي ، ٨٦ .

- ٥٩) في النَّحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتورمهدي المخزومي، ٨٦. ويُنظر: في النَّحو العربي نقد وتوجيه، ٤٨.
- ٦٠) المصدر السابق، ٤٢. ويُنظر: في النَّحو العربي قواعد وتطبيق، ٨٦.
- ٦١) الفعل زمانه وابتنيته، الدكتورإبراهيم السَّامرائي، ٢٠٤.
- ٦٢) الدَّلالة الزَّمنية في الجملة العربيَّة، الدكتور علي جابر المنصوري، ٢٩.
- ٦٣) الجملة العربيَّة في دراسات المُحدثين، الدكتور حسين علي فرحان العقيلي، ٧٤.
- ٦٤) في النَّحو العربي نقد وتوجيه، الدكتورمهدي المخزومي، ١٣٩.
- ٦٥) المصدر السابق، ٨٦.
- ٦٦) المصدر السابق، ٣١١.
- ٦٧) دراسات في الإعراب، الدكتور عبد الهادي الفضلي، ١٣٥-١٣٦.
- ٦٨) يُنظر: دراسات في الإعراب، الدكتور عبد الهادي الفضلي، ١٣٦.
- ٦٩) يُنظر: العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ٦٣، وكذا ٧٨-١٠٩.
- ٧٠) يُنظر: المصدر السابق، ٧٨.
- ٧١) العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ٩١.
- ٧٢) المصدر السابق، ٩١-٩٢.
- ٧٣) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ٣٦٠.
- ٧٤) العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ٩٣.
- ٧٥) المصدر السابق، ٩٥.
- ٧٦) يُنظر: الخصائص، ٣٦٠ / ٢، نغني اللبيب، ١ / ٩٨.
- ٧٧) العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ١٠٨-١٠٩.
- ٧٨) المصدر السابق، ١١٠.
- ٧٩) المصدر السابق، ٦٣.
- ٨٠) نظرات في الجملة العربيَّة، الدكتور كريم حسين الخالدي، ٢٣.
- ٨١) المصدر السابق، ٢٣.
- ٨٢) المصدر السابق، ٢٣.
- ٨٣) المصدر السابق، ٢٣.
- ٨٤) يُنظر: الدَّلالة الزَّمنية في الجملة العربيَّة، الدكتور علي جابر المنصوري، ٤٠.

(٨٥) المصدر السابق، ٢٩.

(٨٦) الجملة العربيةً مكوناتها أنواعها تحليلها، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، ١٣٦.

(٨٧) دلالة الاكْتفاء في الجملة القرآنية، الدكتور علي عبد الفتاح محي، ٨٦.

قائمة المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم

١. إحياء النحو، الدكتور إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٩٣٧م.

٢. إعراب نهج البلاغة وبيان معانيها، الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة النجف الأشرف، ط١، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

٣. الاكْتفاء في نهج البلاغة دراسة في الدلالة النحوية، أطروحة دكتوراة في جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، إعداد الطالب ضرغام علي محسن، إشراف الدكتور ليث قابل عبيد الوائلي، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

٤. بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب - القاهرة، د.ط، ٢٠٠٣م، ٢١.

٥. التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦. تطور دراسة الجملة بين النحويين والأصوليين، الدكتور صالح الظالمي، مطبعة النجف الأشرف - النجف، ط٣، ١٤٢٩هـ.

٧. الجملة العربية في دراسات المحدثين، الدكتور حسين علي فرحان العقيلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠١٢م.

٨. الجملة العربية في دراسات المحدثين، الدكتور حسين علي فرحان العقيلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠١٢م.

٩. الجملة العربيةً مكوناتها أنواعها تحليلها، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الاداب - القاهرة، ط٢، ٢٠٠١م.

١٠. الجملة العربية نشأة وتطوراً وإعراباً، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح - الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١١. الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة، ط ٢، ٢٠٠١م.
١٢. دراسات في الإعراب، الدكتور عبد الهادي الفضلي، تهامة - جدة، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
١٣. دراسات في اللغة {كتاب المورد}، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٨٦م.
١٤. دراسات في علم اللغة، الدكتور كمال محمد بشر، دار غريب - القاهرة، بدون ط، ١٩٩٨م.
١٥. دلالة الاكْتفاء في الجملة القرآنية، الأستاذ الدكتور علي عبد الفتاح محي، المركز الوطني لعلوم القرآن، العراق - بغداد، ط ١، ١٤٣١ - ٢٠١٠م.
١٦. الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الدكتور علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية - عمان، ط ١، ٢٠٠٢م.
١٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٨. العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات الجامعة - الكويت، بدون ط، ١٩٨٤م.
١٩. الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، بدون ط، مطبعة العاني - بغداد، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٢٠. في النحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، ط ٣، ١٩٨٥م.
٢١. في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٢. في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٣. في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، الدكتور خليل أحمد عمارة، عالم المعرفة - جدة، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- ٢٤ . الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢٥ . معجم العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٥هـ) ، تح: الدكتور مهدي المخزومي و د. ابراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال - العراق.
- ٢٦ . مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط ٦ ، ١٩٨٥ م.
- ٢٧ . المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح : محمد عبد الخالق عظمة، عالم الكتب. - بيروت ، دون ط.
- ٢٨ . مقومات الجملة العربية، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب - القاهرة، ط١، ٢٠٠٦ م.
- ٢٩ . من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط٣، ١٩٦٦ م.
- ٣٠ . نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي، ط٢، ١٩٨٤ م.
- ٣١ . نحو الفعل، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد، (د ط)، ١٩٧٤ م.
- ٣٢ . نحو القرآن، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي - بغداد ، دون ط، ١٣٩٤-١٩٧٤ م.
- ٣٣ . نحو المعاني، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد، (د ط)، ١٩٧٤ م.
- ٣٤ . نظرات في الجملة العربية، الدكتور كريم حسين الخالدي، دار الصفاء - عمان، ط١، ١٤٢٥ - ٢٠٠٥ م.